

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد أجدد لأستاذنا الأستاذ الدكتور الفاضل: السيد عيد وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعامله وكرم أخلاقه وتواضعه وقربه من الجميع وبذله العلم والمصابرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ !

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتور السيد عيد ولجميع زملائه الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول .

ثم أتقدم بهذه الورقة البحثية بين يدي بحث محكم بعنوان (الاستعانة بأهل الخبرة في القضاء) -دراسة تأصيلية تطبيقية- قدمه الدكتور فهد بن نافل الصغير الأستاذ المساعد في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، نشر في مجلة قضاء التابعة للجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) وتضمن هذا البحث على مقدمة وتمهيداً وستة مباحث وخاتمة.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

وتعليقاً على جميع ما سبق أورد ذلك في عدة مسائل:

المسألة الأولى:

أن هذه الدراسة البحثية أو هذا البحث لم يتضمن في ثناياه الإشارة إلى أي دراسات سابقة متعلقة بموضوع البحث أو الدراسة، مع أن البحث بحثٌ محكم ومنشور في مجلة علمية مهتمة اهتماماً كبيراً في الشأن القضائي والعدلي وهذا امر لم أجد له سبباً.

المسألة الثانية:

أن موضوع البحث نفسه من المواضيع التي أرى أنها قُتلت بحثاً من جميع جوانبها خاصةً ان الباحث لم يبحث جزئياً هامةً من هذا الموضوع أو يتناوله من حيث انتهى الآخرون أو بما يتوافق مع التطور الحاصل في العصر الحديث كالتطور في وسائل الخبرة بفعل التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما جعله ربما لا يورد أي من الدراسات السابقة لكونه ربما لو أورد دراسات سابقة لكان ظهرت هذه الدراسة بشكل مكرر ولم تضيف شيئاً على ما سبق.

المسألة الثالثة:

أنني وبحسب علمي ومن خلال دراستي السابقة لقواعد ومناهج البحث العلمي فإنه -وبحسب علمي- أن الدراسات السابقة أو إيراد الدراسات السابقة في البحث تعد ركناً أساسياً من أركان منهجية البحث العلمي حال وجدت تلك الدراسات السابقة، فإن لم توجد بعد بحث وتمحيص فإن الباحث لابد أن يشير إلى ذلك وأنه لم يقف حتى إعداد هذا البحث على أي دراسات سابقة.

المسألة الرابعة:

أننا كما أشرنا سابقاً إلى أن أساس اختيار موضوع البحث أو الدراسة لم يكن -بحسب رأيي- فيه جدية وابتكار لأنه من المواضيع التقليدية التي ربما

لا جديد فيها وتناول الباحثون جميع جوانب هذه القضية خاصةً الموضوع بشكل مجمل وهو الذي تطرق إليه الباحث فلا جديد يمكن أن يُقال حول هذا الموضوع، ما نشأ عن ذلك خلل في المنهجية العلمية ومنها الدراسات السابقة، لكون الدراسات السابقة من فوائد تضمينها في البحث العلمي إثراء البحث بالمعلومات ومن ثم تتم الإضافة من حيث انتهت تلك الدراسات السابقة وهو ما يُصطلح عليه في علم البحث العلمي بالفجوة العلمية، لهذا لم يورد الباحث الدراسات السابقة لكونه لم يُضف عليها شيئاً جديداً.

المسألة الخامسة:

أنه وبحسب علمي فإنني أرى أن الخلل الذي نتج وتتابع في هذه الدراسة البحثية أو البحث العلمي الذي نتحدث عنه الآن أساسه الخلل في اختيار موضوع الدراسة أو البحث العلمي إذ ان موضوع الدراسة أو البحث العلمي له عدة ثمرات ومن أهم ثمراته تحفيز الباحث وفتح الآفاق أمامه للانطلاق إلى آفاق واسعة في الابتكار والإضافة العلمية للمجتمع وللعلم في ذات التخصص بشكل خاص.